الباب الأول

تداعيات الأزمة بين السودان والمحكمة الجنائية الدولية

◆◆◆

obeikandl.com

obeikandl.com

نقطة البداية فى أزمة العلاقة بين السودان والمحكمة الجنائية الدولية هى تناول مجلس الأمن لأزمة دارفور وتسخينه لها بشكل مبالغ فيه بعد إنشاء حركات التمرد التى تمولها وتدربها إسرائيل وبعض الدول الغربية وهكذا بدأ استهداف السودان لأسباب عديدة وبأدوات متعددة هى التمرد، ومجلس الأمن والمحكمة فضلاً عن الضغوط والجزاءات، وذلك كله تحت عنوان مأساة دارفور.

ومن الطبيعى أن نعالج هذه النقاط تباعاً فنبدأ بأسباب استهداف السودان، ثم نقدم ملاحظات على معالجة مجلس الأمن للمشكلة فى دارفور حتى إحالته للحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية، حيث عالجت المحكمة الملف بالشكل الذى بلغ القمة باستهداف الرئيس البشير.

وحتى نتعرف على حقائق وتحليل هذه الأزمة التى أصبحت فصلاً ساخناً من سياسة وتاريخ هذه المنطقة، ونظراً لما تحمله من خطورة وآثار على المصالح المصرية والعربية، فإننا سنعمد إلى معالجة الموضوع فى مبحثين :

الأول : نخصصه لملاحظات أولية على طريقة معالجة أزمة دارفور وتطورها.

والمبحث الثانى : نعالج فيه ببعض التفصيل الجوانب القانونية والسياسية التى أثارتها هذه الأزمة فى المحكمة والمجلس وتعقيداتها المختلفة واحتمالات تطورها بالنسبة للسودان وللمحكمة معاً .

◆◆◆

الفصل الأول

مقدمات الأزمة وتطورها

السودان هى ثانى أكبر دولة إفريقية مساحة، غنية بالموارد الطبيعة والتنوع البشرى، وتمثل دارفور سدس المساحة والسكان فى السودان وتجاور عدداً من الدول التسع التى تحيط بالسودان. ولدارفور مكانة هامة استراتيجية مؤثرة على أوضاع الدول المجاورة خاصة تشاد، كما ظهرت فيها ثروات بترولية وأخرى هائلة منذ بداية هذا القرن. ولذلك كان انصراع الأمريكى الصينى على استقلال هذه الثروة، فضلاً عن رغبة واشنطن وإسرائيل فى تمزيق السودان لإضعاف مصر أهم أسباب استهداف السودان الذى يمثل بانوراما هائلة من العرب والأفارقة وبولقة لتعايش القبائل والهجمات واللحظات فى هذا الوطن الكبير الذى يعانى من عدم الاستقرار السياسى منذ استقلاله عن بريطانيا عام ١٩٥٦.

ولاشك أن استهداف السودان بسبب دارفور يرجع أيضاً إلى مواقف السودان المؤيدة للموقف العربى والمقاومة ضد إسرائيل، كما أن السودان كان يعترض على السماح للقوات الأمريكية بالسيطرة على الخليج استجابة لطلب دول خليجية لصد توسع صدام حسين عام ١٩٩٠، أصر موقفه على أنه دعم لاحتلال الكويت، مما أشاع جواً كئيباً من العلاقات بين الكويت والسودان، وهذا التفسير لايبدو صحيحاً. يضاف إلى أسباب استهداف السودان أن نظامه بدأ إسلامياً ثم اعتدل ولكنه لايزال يحمل طابعاً إسلامياً لاتقبله واشنطن بالإضافة إلى ممانعة البشير فى مخطط الاستيلاء على السودان من خلال قرارات مجلس الأمن خصة القرار ١٧٠٦ لعام ٢٠٠٦ والذى يفرض وصاية للقوات الدولية على السودان

ويبدو أن استهداف السودان لم يبدأ بدارفور حيث اضطرت الحكومة السودانية بعد حرب مريرة مجهدة لأكثر من ثلاثة عقود مع الجنوب المدعوم من الغرب وإسرائيل إلى إبرام اتفاقية سلام نيفاشا تفتح الباب لانفصال الجنوب الذى يبدو وأنه يسعى إلى ذلك مما سيعد سابقة خطيرة فى القارة الإفريقية ويلحق بعض الضرر بالسودان، ولكن الضرر الأكبر سوف يلحق بمصر.

البدايات الأولى لأزمة دارفور:

المشكلة فى دارفور تقوم عادة بين الزراع والرعاة وكلما قلت نسبة المطر ازداد الاحتكاك بين الطرفين، فهو نزاع على مصادرالماء والعشب ولاعلاقة له بدين أو عرق عربى أو إفريقى، علماً بأن كل سكان دارفور مسلمون ومنهم عدد كبير من حفظة القرآن.

ولذلك فإن الولايات المتحدة التى تبحث عن طرق لتقسيم السودان لم تخترع قضية دارفور ولكنها سلطت عليها الأضواء الإعلامية والسياسية خاصة بعد أن نشأ التمرد بمساندة عربية وإسرائيلية وانقلب الصراع من صراع بين القبائل إلى صراع بين الحكومة والمتمردين، وكلما اشتد الصراع العسكرى كلما زاد عدد الضحايا من القتلى والمشردين والمهجرين ضحايا هذا الصراع المسلح الذى بدأه المتمردون بالهجوم على مطار الفاشر عام ٢٠٠٢ فاستغل بوش هذا الصراع خلال حملته الانتخابية عام ٢٠٠٤.لتجديد ولايته تارة تحت ستار حماية الأفارقة من العرب فى دارفور أو حماية المسيحيين من المسلمين فى الوقت الذى سعت واشنطن إلى استصدار قرارات متلاحقة من مجلس الأمن منذ عام ٢٠٠٣ وكلها وفق الفصل السابع.

تتحصل قرارات مجلس الأمن فى مطالبة السودان بعدد من الإجراءات: الإجراء

الأول : حل ميلشيات الجنجويد وإدانة العنف من الجانبين الحكومى والمتمردين، تسوية النزاع بالطرق السلمية، ووقف أعمال العنف ومعالجة الأوضاع الإنسانية وفى معظم الأحيان تهديد السودان بفرض عقوبات الفصل السابع مالم يتمثل السودان لهذه الطلبات.

ثم حدث تحول جديد بعد عامين من استمرار مجلس الأمن فى إصدار القرارات، وهو صدور قرار مجلس الأمن رقم ١٥٩٣ فى ٣١ مارس ٢٠٠٥ بتحويل ٥١ شخصية سودانية إلى المحكمة الجنائية الدولية وافترض القرار أن استمرار الأوضاع التى ذكرتها القرارات السابقة تهدد السلم والأمن الدوليين، وبدأ وكأنه العدالة الجنائية تردع عن الاستمرار فى أعمال العنف وأنها بذلك فى خدمة السلام.

وفى تحول آخر صدر قرار مجلس الأمن رقم ١٧٠٦ الذى يفرض بالفعل وصاية على السودان ويدعو إلى تشكيل قوة دولية قوامها حوالى ٢٧ ألفاً دون أن يحدد القرار وظيفة هذه القوة فى نزاع دارفور سوى أن يكون حماية لمخيمات من بطش المتمردين أو مقدمة للفصل بين الجيش والمتمردين. ولما استيأست واشنطن ولندن من استمالة البشير أو دفعه للمواقف دخلوا مع السودان مرحلة جديدة رابعة وهى الضغط على السودان بعد اتفاق مشكوسى مع الجنوب، لإبرام اتفاق مشابه مع متمردى دارفور عام ٢٠٠٥ شبيه باتفاق الجنوب، ولكن المتمردين رفضوا الاتفاق ولم يصرحوا بأسباب رفضهم قبول الاتفاق. وبدلا من أن يضغط الغرب على المتمردين لقبول الاتفاق الذى رعته واشنطن والاتحاد الإفريقى والأمم المتحدة، شجع الغرب التمرد على الاستمرار فى تحدى الحكومة، وأصبح هدف التمرد قلب نظام الحكم فى الخرطوم.

إزاء الموقف السودانى الرافض للقوة الدولية المصر على قوة إفريقية بدعم مالى

دولى.

وهكذا بدأ مجلس الأمن بقرار إحالة الحالة فى دارفور إلى المحكمة الجنائية الدولية فصلاً جديداً أصبحت فيه المحكمة أداة المجلس للضغط على السودان. فقد كان مجلس الأمن يضغط من مدخل الحالة الإنسانية ومسؤولية السودان عنها، مثيراً إلى أن حل هذه الإشكالية يتم من خلال قوة دولية هائلة، أما المحكمة الجنائية فهى ترفع سيفاً يفترض أنه سيف العدل الذى يشرع ضد كل المجرمين دون تمييز مع مراعاة البيئة السياسية والقانونية الحاكمة لعمل المحكمة.

وسوف نحلل نظام المحكمة بمناسبة تحليل موقف المحكمة نفسه، ولكن يجب أن نحلل فى هذا المقام قرار الإحالة الذى أقام صلة بين السودان والمحكمة على غير ماتقرره أحكام نظام روما.

◆◆◆